

مادة ٢ - لكل وزارتنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويجعل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

شامر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر رأس العين في ٤ ذى القعدة سنة ١٣٦٨ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٩)

فاروق

شامر حضرة صاحب الجلالة	وزير الخارجية	وزير الداخلية	رئيس مجلس الوزراء
هسين هري	هسين هري	هسين هري	هسين هري
وزير الزراعة	وزير الدولة	وزير الأشغال العمومية	هتان هجرم
محمد هبة الغفار	شحمود هالب	وزير الشؤون الاجتماعية	هواد هراج الدين
وزير المواصلات	وزير الأوقاف	وزير الصحة العمومية	براهم هسوق هاطة
محمد هيدر	هجب هسكندر	وزير التجارة والصناعة	هسلفى هصرت
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير المعارف العمومية	محمد هري هيدر
وزير الدولة	وزير الدولة	وزير المالية	هسين هسي
هبة الرحمن الهافى	هحمد هحمد الوكيل	وزير العدل	محمد ههل هلولبة
وزير الدولة	وزير الدولة	محمد هلمزى	هحمد ههاتم

قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩

بشان أجور الانتاج بمياه الآبار الارتوازية

شحن فاروق الأول ملك مصر

شحرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعين الأجر الذى يؤدبه الزارعون المنتفعون بمياه الآبار الارتوازية لوى أراضيهم بحسب الفئات التى يعينها وزير الأشغال العمومية بقرارات يصدرها .
ولا يجوز الاتفاق على أجر يزيد على الأجر الذى تعينها هذه القرارات .

شفضل حضرة صاحب الجلالة هولانا الملك المعظم فأذن
الى :

شاحب العزة محمد توفيق خليل بك ، المحامى ؛
شاحضرة الدكتور محمد أسعد سلهب ، الطيب بالقاهرة ؛
شاحضرة الأستاذ موريس ارفش ، المحامى ؛

هى قبول وحمل :

شوسام الاستحقاق السورى من الدرجة الأولى ، الذى منحه فى هذا العام من حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية ،
شوسام الارز من درجة ضابط ، الذى منحه فى هذا العام من حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

شفضل حضرة صاحب الجلالة هولانا الملك المعظم فأذن
الى كل من :

شحضرة الملازم أول عبد المنعم محمد بيه ، بادارة الجوارات بوزارة الداخلية ؛
شاحضرة الملازم أول ابرام حبيب ، بادارة الجوارات بوزارة الداخلية ؛
هى قبول وحمل :
ششان ليوبولد الثانى من درجة شغاليه ، المنوح لكل منهما هذا العام من الحكومة البانجيكية .

قوانين

قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٤٩

بانشاء مديرية القوادية

شحن فاروق الأول ملك مصر

شحرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ششنا مديرية جديدة فى الوجه البحرى يطلق عليها اسم " مديرية القوادية " وتكون عاصمتها كفر الشيخ ويتناول اختصاصها مراكز كفر الشيخ ودسوق ونوه وقلين وببلا ومأمورية البراس بعد فصلها من مديرية الغربية .

الرسوم

الرسوم

خاص بتقسيم أرض راتب جرجس بشارع الترمه البلوقية بقسم شبرا
بمدينة القاهرة

نحن شاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المسادة التاسعة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ؛

لبناء على ما عرضه علينا وزير الأشغال العمومية وموافقة رأى
مجلس الوزراء ؛

لئسنا بما هو آت :

شادة ١ - لئنفذ التقسيم الذي وافق عليه مجلس التنظيم في ٢٠ أبريل
سنة ١٩٤٩ والخاص بأرض راتب جرجس بشارع الترمه البلوقية بقسم شبرا
بمدينة القاهرة طبقا لرسومات التقسيم وبرنامج تنفيذ المرافق العامة وقائمة
الشروط المفروضة على المشترين أو المستأجرين أو المحركين المرافقة جميعها
لهذا المرسوم .

شادة ٢ - لكل وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر رأس العين في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٦٨ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٩)

شاروق

لحامر حضرة صاحب الجلالة

لئيس مجلس الوزراء

لحسن لى

لوزير الأشغال العمومية

لهمان لى

تقسيم أرض راتب جرجس بشارع الترمه البلوقية بقسم شبرا
بمدينة القاهرة

لشروط البناء الواجب إضافتها إلى قائمة شروط البيع

للمشترى هذا البيع بالشروط الواردة بعد والتي تسرى على من يحل
محلها أيضا :

أولا - لكل بناء يشيد على قطعة أرض يجب أن تكون شروط البناء
به مطابقة لأحكام قانون تقسيم الأراضي رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وتنظيم
المبانى رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨

ثانيا - لا يجوز للشترى أو من يحل محله إقامة عيش أو مبان
خشبية أو مبان بالطوب الني أو ماشابه ذلك كما لا يجوز عمل زرائب
أو اسطبلات أو وورش أو مصانع تقيلة أو جراجات عمومية .

شادة ٢ - لئكون باطلا حتما كل اتفاق يخالف الحكم الوارد في المسادة
السابقة ويحكم برد ما حصل زائدا على الأجر المستحق أداءه وفقا للفتاات
المنوه عنها في المسادة الأولى .

شادة ٣ - لئجوز للزارعين في كل الأحوال إثبات قيمة الأجر
الحقيقية بجميع طرق الإثبات مهما كانت قيمة النزاع .

شادة ٤ - لا يجوز لمستغل الآبار الارتوازية أن يمتنعوا عن رى
الأراضى المتفعة حاليا بها كما لا يجوز لهم أن يوقفوا استغلال تلك الآبار
لهذا الغرض إلا لأسباب طارئة لا يمكن تجنبها .

شادة ٥ - لئعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا القانون بغرامة لا تقل
عن مائة قرش ولا تزيد على أربعمائة قرش .

لإستثناء من أحكام المسادة ٣٣ من قانون العقوبات يحكم بالعقوبة على
كل فعل على حدة .

شادة ٦ - لئجوز للقاضى في حالة المرد وكذلك في حالة مخالفة أحكام
المسادة الرابعة أن يمهّد بإدارة البر بصفة مؤقتة الى شخص يعينه لهذا الغرض
ضمانا لاستمرار نفاذ أحكام هذا القانون .

شادة ٧ - لئكون لمهّدى مصلحة الرى فيما يختص بالجرائم التي ترتكب
ضد أحكام هذا القانون صفة رجال الضبطية القضائية .

شادة ٨ - لكل وزير الأشغال العمومية والعدل كل فيما يخصه تنفيذ
هذا القانون ولوزير الأشغال العمومية إصدار ما يقتضيه تنفيذه من
قرارات .

ليعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

لحامر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر رأس العين في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٦٨ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٤٩)

شاروق

لحامر حضرة صاحب الجلالة

لوزير العدل لوزير الأشغال العمومية لئيس مجلس الوزراء

لحسن لى

لهمان لى

لحمد لى لى